معهد التخطيط القومى
دبلوم ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣

بحث مقدم للحصول على الدبلوم
بعنوان

المديونية الخارجية فى مصر
واثارها على التنمية الاقتصادية

مقدم من :
شيرين سامى عباده

اشراف :
أ.د / فادية عبد السلام

إهـــــداء

أتقدم بالشكر والتقدير الى الدكتورة / فادية عبد السلام لغزير علمها وسعة صدرها والمساندة المخلصة مما كان له اكبر الاثر على إتمام البحث .

الباحث / شيرين سامى عباده

محتويات الدراسة

مقدمة

الفصل الأول : مبررات اللجوء إلى التمويل الخارجى فى مصر

المبحث الأول : العوامل الخارجية
١) الركود الذى شهدته اقتصاديات البلدات المتقدمة
٢) سياسات المساعدات و الاستثمارات والقروض الاجنبية
٣) تغيرات الأسعار العالمية للبترول
٤) سياسات البنوك العالمية

المبحث الثانى : العوامل الداخلية
١) سوء إدارة واستخدام الدين الخارجى
٢) عدم وجود استراتيجية سليمة للتنمية
٣) فساد مناخ الأستثمار فى مصر وهروب رؤوس الأموال للخارج
٤) المشكلة السكانية
٥) قصور المدخرات المحلية
٦) سوء الإدارة الأقتصادية
٧) الحروب التى شهدها الأقتصاد المصرى

الفصل الثانى : أبعاد مشكلة المديونية الخارجية فى مصر

المبحث الأول : تطور المديونية الخارجية فى مصر

المبحث الثانى : مؤشرات المديونية الخارجية
١) متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجى
٢) بسند إجمالى الدين الخارجى إلى الناتج المحلى الأجمالى
٣) نسبة الدين الخارجى إلى الصادرات من السلع والخدمات
٤) نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجى إلى الصادرات من السلع والخدمات
٥) نسبة مدفوعات الفائدة على الدين الخارجى إلى الصادرات من السلع والخدمات
٦) نسبة الأحتياطات الدولية إلى إجمالى الدين الخارجى .

الفصل الثالث : الآثار المترتبة على حدوث أزمة الديون الخارجية

المبحث الأول : الآثار السياسية
المبحث الثانى : الآثار الأقتصادية
١) أثر الدين الخارجى على الواردات من السلع والخدمات
٢) أثر الدين الخارجى على الناتج المحلى الإجمالى
٣) أثر الدين الخارجى على الأستثمار
٤) أثر الدين الخارجى على الأستهلاك

الفصل الرابع : أساليب مواجهة مصر لمشكلة المديونية الخارجية

١)سياسات التثبيث الأقتصادى التى يقترحها صندوق النقد الدولى
٢) سياسات التكيف الهيكلى التى يدعمها البنك الدولى
٣) اتفاقيات أعادة الجدولة
٤) عمليات مبادلة الديون الخارجية بالعملة المحلية
٥) الأحتفاظ بالمستوى الملائم للأحتياطات الدولية

خاتمة وتوصيات

مقدمة

احتلت قضية الديون الخارجية مساحة هامة من الفكر الاقتصادي فى التاريخ الحديث وخاصة فى بداية الثمانينات مع أعلان حكومة المكسيك فى خريف عام ١٩٨٢ عدم قدرتها على الوفاء بأعباء الديون الخارجية مما أدى لتزايد الاهتمام العالمي بمشكلات الدول ، والواقع أن هذا الاهتمام العالمى لم يكن اهتماما بإنقاذ الدول المدينة ، بقدر ما كان اهتماما بأنقاذ البنوك التجارية والمؤسسات الدائنة من الأنهيار .

وقد شهد العالم خمس أزمات مماثلة لهذه الأزمة خلال الفترات (١٨٠٧ ــ ١٨٢٥) و (١٨٧٠ ــ ١٨٧٦) و (١٩٠٠ ــ ١٩١٤) والعشرينات من هذا القرن ثم تلك الآزمة الآخيرة ، وقد عانت كل من الأرجنتين والبرازيل ومصر والمكسيك واسبانيا وتركيا من تلك المشكلة فى أغلب تلك الفترات .

ولم تحدث الآزمة الآخيرة فجأة ، إذ أن جذورها كانت قائمة قبل أعلان عدة دول عن عجزها عن الوفاء بخدمة ديونها الخارجية ، فقد أصدر البنك الدولى تقرير أوضح فيه أنه فى نهاية الستينات واوائل السبعينات كانت هناك عدة دول منها ــ شيلى وغانا والهند وأندونيسيا وباكستان وبيرو وتركيا وأفغانستان ومصر ويوغسلافيا ــ تواجه صعوبات فى خدمة ديونها الخارجية ، كما عانت بعض دول أوروبا الشرقية كذلك من تلك المشكلة وتوصل بعضها إلى أتفاقيات إعادة جدولة الديون الخارجية فى التسعينات ، وأمتدت الآزمة لتشمل كبرى الشركات العالمية .

وأدت أزمة الديون الخارجية إلى تقييد أسواق الائتمان الدولية أمام البلدان النامية ، وبالتالى أعاقه تنفيذ الأستثمارات اللازمة لإنجاز خطط وبرامج التنمية الأقتصادية وهو ما يؤدى بدوره إلى أنخفاض الناتج المحلى الإجمالى ونقص الصادرات وأنخفاض القدرة على خدمة الديون الخارجية ، وأدت هذه الآزمة إلى ازدياد صعوبة شروط أقتراض الدول النامية ــ مثل أرتفاع معدلات الفائدة وتقصير فترات السماح وفترة سداد الدين ــ مما يؤدى لأرتفاع عبء خدمة تلك الديون والذى يؤدى بدوره إلى ضرورة فرض معدلات ضريبة أشد ارتفاعا لمواجهته مما يعوق جذب الإستثمارات الخاصة وضياع فرصة الحصول على إيرادات عامة من تلك الأستثمارات ، وقد أيدت الدراسات وجود تلك العلاقة العكسية بين زيادة الديون الخارجية والأستثمار ، كما قد تتعرض الدول المدينة غير القادرة على خدمة ديونها لضغوط سياسية من جانب الدول الدائنة مما ينقص من سيادتها الوطنية .
وبدأت أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية فى الإنفراج منذ عام ١٩٨٧ ، ولا يعنى ذلك أن مشكلة المديونية الخارجية قد خفت حدتها فى جميع البلدان النامية ، إذ أن بعض بلدان أفريقيا و منها مصر وأمريكا اللاتينية لا تزال تعانى من تلك المشكلة [١]

ونظراً لأهمية هذه المشكلة يكمن الهدف الأساسى من هذا البحث فى تحليل المديونية الخارجية لمصر وأثارها على التنمية الأقتصادية وذلك خلال الفترة من (١٩٧٠ ــ ٢٠٠٠ / ٢٠٠١) مع أستعراض لأهم المقترحات والخطط التى برزت فى الآونة الأخيرة لمواجهة الآزمة .
واتبع البحث فى التحليل على بعض الأساليب الأقتصادية والأحصائية المبسطة مثل معدلات النمو والأنحدار الخطى .

---

[١]) د . الأعسر ، خديجة ، د عبد الـنبى ، عمر (١٩٩٦) ، مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية والعربية " ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهما التخطيط القومى ، ص ١٣